

## قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٢

بتعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية والتأمينات الاجتماعية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٣٠ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والمادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ والبندين (أولاً) من المادة ٤٤ من قانون المعاشات العسكرية رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، النص الآتي :

" لا تستحق أرملة صاحب المعاش التي تم زواجه بها بعد الإحالة إلى المعاش وبعد بلوغه سن الستين أي معاش إلا في الحالتين الآتيتين :

(١) حالة مطلقة صاحب المعاش التي عقد عليها بعد سن الستين وكانت في عصمته قبل بلوغ هذه السن .

(٢) حالة الزواج التي تتوافر فيها شروط الآتية مجتمعة :

(أ) أن يتم هذا الزواج بعقد رسمي .

(ب) أن تكون سن الزوجة خمسة وأربعين سنة على الأقل وقت الزواج .

(ج) ألا يكون لصاحب المعاش زوجة أخرى أو مطلقة بعد بلوغه سن الستين على قيد الحياة .

وتلغى الفقرة (د) من (١) ، والفقرة (ب) من (٢) من البند الثالث من المادة ٤٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ "

مادة ٢ - استثناء من الأحكام المتعلقة بصرف معاشات الطلبة المنصوص عليها في قانون التأمين والمعاشات وقانون التأمينات الاجتماعية وقانون المعاشات العسكرية يستمر صرف المعاش لمن تنهى دراسته من الطلبة قبل بلوغ السن المقررة لقطع المعاش إلى حين بلوغه هذه السن أو التحاقه بعمل أي التاريخين أقرب ، ويسرى هذا النص على المستفيدين بأحكامه قبل تاريخ العمل بهذا القانون مع عدم صرف أية فروق عن الماضي .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على أصحاب المعاشات الذين تركوا الخدمة قبل العمل به وعلى المستحقين ممن توفي منهم دون صرف أية فروق عن الماضي وبشرط أن يقدم المستحق طلباً لصرف استحقاقه خلال ستة من تاريخ العمل بهذا القانون . وبالنسبة للزيجات التي تمت قبل العمل بهذا القانون من أصحاب المعاشات بعد إحالتهم إلى المعاش وبعد بلوغهم سن الستين يصرف المعاش في حالة وفاة أي منهم لزوجته

وأولاده المرزوقين من هذا الزواج دون التقيد بالقيود المنصوص عليها في المادة الأولى ويسرى هذا الحكم بالنسبة لمن توفي من أصحاب المعاشات المذكورين قبل العمل بهذا القانون دون صرف أية فروق عن الماضي .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره ، ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شبان سنة ١٣٩٢ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢) أنور السادات

## قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٢

بتعديل بعض أحكام قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالعمد والمشايخ

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ١٦ و ١١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالعمد والمشايخ النص الآتي :

"مادة ١١ - متى أصبح كشف المرشحين لوظيفة شيخ الحصة نهائياً يصدر مدير الأمن قراراً بدعوة الناخبين المقيدة أسمائهم في قائمة هذه الحصة وفقاً لرسمته المادة ٧ من القانون بالنسبة لانتخاب العمدة ، ويصدر مدير الأمن قراراً بتشكيل لجنة انتخاب الشيخ برئاسة ضابط لا تقل رتبته عن الرائد وعضوية أقدم مشايخ القرية وثلاثة من الناخبين وعامل مدني لا تقل درجته عن الثامنة أياً للجنة ، ويحدد القرار مفر لجنة الانتخاب ، وتولى لجنة الانتخاب فرز أصوات الناخبين وإعلان النتيجة على النحو الذي رسمته المادة ١٠ من القانون "

"مادة ١٦ - يستمر الشيخ شاغلاً وظيفته مدة خمس سنوات ميلادية من تاريخ اعتماد تعيينه .

ويجوز لوزير الداخلية مدد مدة الشيخ بخمس سنوات أخرى تتجدد لأكثر من مرة ، كما يجوز إعادة انتخاب الشيخ الذي انتهت مدة وظيفته "

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شبان سنة ١٣٩٢ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢) أنور السادات